



OHCHR REGISTRY

جنيف في ١١ مارس ٢٠١٤

13 MAR 2014

الرقم: ٧٨٧/١/٨/٦/٤١٣

Recipients: SPD

يهدي وفد المملكة العربية السعودية الدائم أطيب تحياته لمكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ويتشرف بالإشارة لمذكرة المفوضية بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٤ التي أشارت فيها لقرارات مجلس حقوق الإنسان رقم ٢/١٦ بتاريخ ٢٠١١ والرقم ١٨/٢٤ بتاريخ ٢٠١٣ بعنوان "الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي" ، وبطبيها استبيان في هذا الصدد.

يتشرف وفد المملكة العربية السعودية بإفادة مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن الجهة المختصة في المملكة العربية السعودية تود تقديم المعلومات التالية بشأن الأسئلة المطروحة:

١- ما هي الآليات المتاحة في بلدانكم للأفراد الذين يزعمون تعرضهم لانتهاكات حقوقهم الإنسانية في المياه والصرف الصحي؟
- تعتمد المملكة العربية السعودية في معالجة شكاوي الأفراد في كافة المجالات وليس في مجال الحقوق الإنسانية في المياه والصرف الصحي على تطبيق الأنظمة والقوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية التي كفلت للجميع المساواة في جميع مجالات الحياة بما لا يتعارض وحقوق الآخرين ، والالتزام بضوابط وحدود الشريعة. وقد أوجدت الدولة عدة قنوات لتلقي هذه الشكاوي ومعالجتها بما يضمن العدالة. فيمكن لكل متضرر اللجوء إلى الوزارة المعنية بتقديم الخدمات لتقديم الشكاوي (وزارة المياه والكهرباء) أو أحد فروعها المنتشرة في معظم أنحاء المملكة ، فإن لم يقنع فبإمكانه تقديم الشكاوى لدى ديوان المظالم أو المحكمة العامة ليجد الإنصاف والعدالة التي ينشدها.

٢- هل سبق للمحاكم الفصل في أي قضية تختص بحقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي ؟ إذا كانت الإجابة بنعم ، رجاء اذكر القضايا ذات الصلة وأرفق نسخا من الأحكام ذات الصلة.

- لم يسبق للوزارة أن شاركت النظر في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي ، ولم تكن طرفا في يوم ما في قضية تختص بهذه
.. / .

-٢-

الحقوق ، ولكن القضاء العام في المملكة مخول بالنظر في أي قضية لا توجد محكمة مختصة في شأنها ، ويمكن توجيه هذا سؤال لوزارة العدل في المملكة العربية السعودية للحصول على إجابة واضحة ودقيقة.

٣- هل سبق للمحاكم أو أية آليات أن عالجت قضايا تتعلق بالالتزام الحكومة باتخاذ إجراءات أو خطط لتحقيق الالتزام الكامل بحقوق الإنسان في الماء والصرف الصحي؟ وكيف عالجت المحاكم هذه القضايا؟

- سبق الإشارة إلى أن الوزارة لم يسبق لها النظر في المحاكم العامة أو ديوان المظالم في القضايا من هذا النوع ، والآلية المتبعة لمعالجة قضايا العدالة والمساواة في المياه والصرف الصحي تنظر لدى الوزارة أو أحد فروعها أو إحدى اللجان المشكلة بهذا الشأن. ويمكن الرجوع لوزارة العدل للحصول على إفادة واضحة عن هذا السؤال.

٤- على سبق للمحاكم أو أي دوائر أخرى أن عالجت أو نظرت موضوع الالتزام بضمان عدم التمييز أو العدالة لتحقيق الالتزام التام بحقوق الإنسان في المياه والصرف الصحي؟

- إن وزارة المياه والكهرباء من خلال تطبيق الأنظمة واللوائح الخاصة باستخدامات المياه والانتفاع بها المعنية بالنظر في هذه القضايا ومعالجتها بما يضمن تحقيق العدالة والمساواة ، وفي حال عدم رضى الأطراف بالقرارات التي تتوصل إليها اللجان المشكلة لهذا الأمر فإن له الحق في اللجوء إلى التقاضي ورفع دعواه لدى ديوان المظالم أو المحاكم العامة.

٥- هل تتعامل هيئة حقوق الإنسان الوطنية مع الدعاوي والمزاعم المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في المياه أو الصرف الصحي ، إذا كانت الإجابة بنعم أذكر رجاء القضايا ذات الصلة وأرفق نسخا منها؟
- هذا السؤال تجيب عليه هيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية.

٦- هل يتمكن المواطنون من تقديم الشكاوي لمزودي الخدمة أو المنظمين أو أي جهة أخرى؟ كيف تسير هذه العملية؟

- يمكن لكل مواطن ومقيم تقديم الشكوى ضد أو لمزودي الخدمة أو المنظمين (مستقبلا) وتلتزم هذه الجهات بمعالجة الشكوى حسب الأنظمة المتبعة.

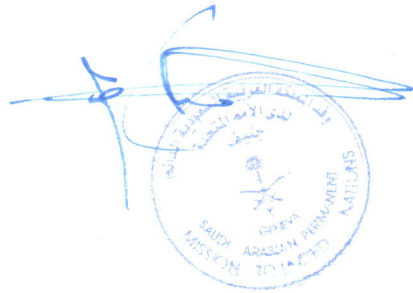
../.



-٣-

ولتحقيق القدر الكبير من الرفاه الاجتماعي للمواطن والمقيم على حد سواء ، فقد اتخذت وزارة المياه والكهرباء الكثير من الأنظمة والقرارات التي تكفل حصول الفرد على خدمات المياه والصرف الصحي بقدر من العدالة والمساواة ضمن حدود الإمكانيات المتاحة ، سواء المادية أو البشرية كليهما ، ويؤخذ في الاعتبار توفير مصدر للخدمة (المياه أو خدمات صرف الصحي). فهناك نظام المياه قيد الاعتماد، وهناك منظم وهو كذلك قيد الاعتماد ، وهناك التعليمات والقرارات التي تحكم عملية الانتفاع بالمياه في ظل تعاليم الشريعة ، وهناك اللوائح المتعلقة بالمخالفات والعقوبات المقررة بشأنها ، جميع هذه الأنظمة حين تكتمل سوف تسهم بشكل فعال في تحقيق العدالة والمساواة لحقوق الفرد والجماعة في المياه وخدمات الصرف الصحي.

وينتهز وفد المملكة العربية السعودية الدائم هذه المناسبة ليعرب لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان عن فائق تحياته.



مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
الأمم المتحدة
جنيف